وثالث هذه الظواهر ، وهي ظاهرة اقتصادية ـ اجتماعية ذات ابعاد ونتائج خطـرة : ان ما يزيد عن ثلث الزيادة * في الناتج القومي العام (Q.N.p) في المناطق المحتلة، يأتي مباشرة من عائدات أجور العمالة العربية في اسرائيل[١٧] . وهذا ما يجعل اقتصاديات هذه المناطق تعتمد اعتماداً كبيراً على مورد غير مستقر نسبياً ، ومعرض لهزات حادة لأسباب تتعلق بالركود الاقتصادي الاسرائيلي وتراجع مشروعات البناء ، الخ ... وللدلالة على أهمية وخطورة هذه النقطة بالذات ، نسوق الجدول رقم ٣ الذي يبين مقدار تناقص استخدام العمالة العربية في اسرائيل على اثر الركود الاقتصادي فيها والذي بدأ في العام ١٩٧٤ واستمر في الأعوام التالية[١٨] :

جدول رقم ٣
الضفة الغربية

السنة	مجموع عدد العمال (بالآلاف)	مجموعهم في اسرائيل	نسبتهم في اسرائيل
١٩٧٤	١٣٧,٤	٤٢,٤	٣٠,٨٥
١٩٧٥	١٣٢,٥	٤٠,٤	٣٠,٤٩
١٩٧٦	١٢٩,٧	٣٧,١	٢٨,٦٠
١٩٧٧	١٢٧,٤	٣٥,٥	٢٧,٨٦
قطاع غزة وشمال سيناء			
١٩٧٠	٥٨,٧	٥,٩	١٠,٠٥
١٩٧٢	٦٣,٦	١٧,٥	٢٧,٥١
١٩٧٤	٧٢,٩	٢٦,٣	٣٦,٠٧
١٩٧٥	٧٢,٦	٢٥,٩	٣٥,٦٧
١٩٧٦	٧٦,١	٢٧,٨	٣٦,٥٣
١٩٧٧	٧٧,٣	٢٧,٤	٣٥,٤٤

وثمة مظهر سلبي آخر يترافق مع هذه الظاهرة ، وهو ما أشار إليه الباحث فان اركدي ، وبات من الحقائق الاقتصادية المعروفة في المناطق المحتلة ، وهو أن جانباً كبيراً من عائدات هذه العمالة ينفق على استيراد وشراء البضائع والسلع الاستهلاكية الاسرائيلية[١٩] .

ورابع هذه الظواهر ، ولعله من اخطرها : ان الطلب الاسرائيلي على العمالة العربية ، والذي أوجد تزايداً في حجم الطبقة العاملة العربية ، قد كان على حساب حجم هذه العمالة في

---

* تورد نشرة بنك اسرائيل (القدس ـ ١٩٧٦ ـ ص ٩) نسبة مشابهة حيث تقدر هذه العائدات بما يتراوح بين ٢٥ ـ ٢٨٪ من مجموع واردات الدخل القومي خلال الفترة ٧٤ ـ ٧٦ .